الواقع .. ترقيع الصراعات بالصراعات !!

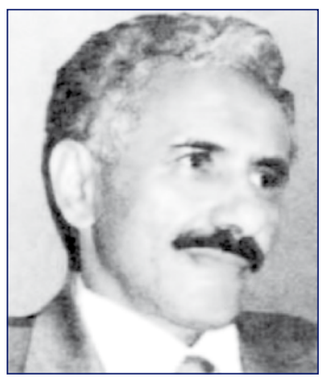

لا أحد منا هو من يختار أباه أو أمّة ولا قريته أو منطقته ولا نسبه أو انتسابه، ومع ذلك فقد يصبح للأنساب والانتساب السلالي أو المناطقي أو القبلي أهمية في الحياة أو الأحياء حسب مكونهم الثقافي والمعرفي.. الخ..

اذا وعيي تفتح أو فهمي بدأ يعي الفرز أو الاصطفاف لصراع في ذروة صراع الجمهوريين والملكيين بعد سنوات من ثورة سبتمبر 1962م فإنه يفترض أن يفضي كل ذلك الى متراكم معرفة وإدراك وثقافة لا تبلور فقط للفرد مواقف من محطات وتطورات كأحداث وصراعات سياسية بل توصله الى مستوى من الفلسفة تجاه الحياة ومتغيراتها حتى وان لم يدرك ذلك بالضرورة كفلسفة ربطاً بالمؤثرات والتأثير المهم في الواقع كالدين والدولة أو الحكم والمعارضة أو غير ذلك ولكل فرد ما قد تكون أجندة وأولويات لحياته الخاصة أو فلسفة للتعامل معها.

مطهر الاشموري

منذ نزول منهج «الزنداني» المدرس في التربية الدينية بعد حروب المناطق الوسطى كإنما ظللت أنشغل لذاتي ومع ذلك بعناوين راجت وروجت مقل «الاسلام هو الحل» أو «العلمانية هي الكفر» أو الاسلام دين ودولة.

الثورة الايرانية تجسد من منظورها أن الاسلام دين ودولة وديمقراطية فيما حروب الجهاد في افغانستان تقدم اسلاماً آخر أولويته محاربة الإلحاد كجهاد.

فإذا نحن نريد ديمقراطية لمرجعية دولة دينية فالأنموذج إيران أما اذا كنا نريد ديمقراطية تكون هي المرجعية أو الشعب هو المرجعية فهل تلك هي العلمانية وهي الكفر بالضرورة أو هي فصل الدين عن الدولة؟

عندما نقر دستوراً ينص على أن الاسلام هو المصدر الرئيس للتشريع وعندما يتم تفعيل القضاء لتكون أحكامه على أساس الشريعة أو هذا التشريع في الدستور فذلك يوكد أن الدين لم يفصل عن الدولة وبالتالي فذلك يغني عن اقحام الدين في الصراع على الحكم بالاشكال القديمة التي بدأت منذ الخلفاء الراشدين ثم الخلافات الأموية والعباسية أو ما تكرس وأسس بعد الحرب العالمية الثانية حتى أنموذج الثورة الايرانية.

مثلي لا يستطيع غير التعايش مع الواقع والتسليم بالأمر الواقع حتى قومية أو أسلمة أو

> **أحزاب الأسلمة في الديمقراطية هي كنائس العصور الوسطى**

ماركسية أو علمانية نظام أو حكم لكنه إن كان لي أن أبوح برأيي فلست مع تطرف أيديولوجيا وأدلجة إن ربطت بالدين أو من تفكير ونظيرات وضعية.

ولهذا وبعد حرب 1974م سألت الشيخ الزنداني وهو عضو مجلس رئاسة وبجواره الرئيس السابق علي عبدالله صالح بالقول: تتحدثون الآن على القضاء على التطرف اليساري فما الضامن للشعب اليمني ألا يكون الصراع القادم مع ما يعرف بالتطرف الأصولي؟ الزنداني رد والمؤتمر الصحفي «متلفز» إنه لا يفهم غير أطراف ووسط العصا التي يمسك بها وبها لوح على أساس أن العبيد لا تساق إلاّ بالعصا.

رؤيتي منذ ذلك الوقت بأن المشكلة في المنطقة تاريخياً هي في استعمال الدين في الصراع على الحكم، ولذلك فلست مع عودة إمامة أو «عمامة» كما لست مع الدقنة «الموضة» لتحكم.

لا نحتاج خلاف اجتهاد في الدين ونريد أحزاباً سياسية تثري الحياة وتطورها في خلاف اجتهادات بناء وإعمار وتنمية الحياة وتطورها.

ولهذا فموقفي لم يتغير حين حروب صعدة ولا حين تطورات ما بعد تفعيل محطة 2011م، ولا يعنيني تغيير ومتغير الآخر أو ما يمارسه من فلسفة صراعية أو للصراعات حين كنت أقول خلال حروب صعدة بأنني لست مع الحوثية ولست مع الصراع بالدين أو من أرضية الدين ربطاً بالحكم أو بتفعيل متغيرات ومحطات في المنطقة فالبعض حتى وهو يعرف يقيني أنني صادق يتظاهر بعد التصديق ليفصّلني في موقف أو يفصل لي موقفاً.

حتى وهو بذلك يوصمني أو ينصص عليَّ ما يريد فذلك لا يعنيني ولا أهتم به أو أكترث.

اذاً أصبح «الاخوان» أو «أنصار الله» هم الحكم والحكام في اليمن بأي شكل أو وسيلة ديمقراطية أو غيرها فسأعيش هذا الواقع وأتعامل معه كأمر واقع في ظل قناعات لفرد لا تؤثر في تغيير نظام ولا تحسب بين مخاطر أو أخطاء وعلى أي نظام.

العالم الاسلامي «القرضاوي» لم يقتل فقط من خلال فضائية «الجزيرة» كإفتاء العالم الاسلامي «البوطي» وإنما قتل معه أكثر من مائة مسلم يودون الصلاة وهذا ينفي وينسف الاسلام نسفاً

> **المشكلة تاريخياً هي في استعمال الدين في الصراع على الحكم**

فما الذي أبقوا عليه كإسلام أو من الاسلام من ينسبون هذا الافتاء للاسلام.؟!

الاسلام الذي يجاهد في افغانستان من أجل أمريكا وفي سوريا معها وفي سياق موقفها ليس الاسلام ولا العقيدة التي اعتنقناها فكيف لمثل القرضاوي أن يجرؤ على افتاء يتعارض ويتقاطع كلياً مع سلوك وأفعال وأحاديث خاتم الأنبياء والمرسلين ومع مضمون الاسلام ونصوص القرآن؟

خلاف طرفين سياسيين اسلاميين كتأسلم سياسي في منطقة أو في بلد يعني مستوى من الاجتهاد وضعف حجة الطرفين في التأصيل كإسلام لأنه لو أن طرفاً امتلك الحجة كاملة لنفى أو نسف الآخر.

الصراع على الحكم من خلال الدين أو استعمال الديمقراطية كأرضية صراع على الحكم بالدين إنما يضعف الدين ويلحق به أكبر الضرر لأن وجود أربعين حزب اسلامي في مصر كما كان يطرح يعني وجود أربعين اسلام وأربعين شريعة اسلامية. هؤلاء كأطراف سياسية باتت تريد الوصاية على الدين كما وصاية الكنائس في أوروبا في العصور الوسطى وكأنهم على هذا الأساس قبلوا بالديمقراطية التي ظلوا يكفرونها ويكفرون من يقبل بها أو يسير فيها.

إنني أساساً أتعامل مع هذا الواقع أو الأمر الواقع على مستوى بلد أو على مستوى المنطقة لأن ثقل السعودية هو ثقل يرتبط باسلام كما ثقل ايران كذلك.. ولا يمكن التعامل مع هذا الواقع أو الأمر الواقع إلاّ بفلسفة أو مروناتٍ تقلل الضرر أو تعظم النفع لواقع ومصالح بلدك.

لو أن «أنصار الله» كطرف ديني كانوا في وضع وتموضع وجبروت «الاخوان» خلال تفعيل محطة 2011م لكنت مع تدعيم وتقوية طرف وجبهة «الاخوان» لإعادة توازن وموازين بالحد الأدنى للواقع.

لا يوجد في واقع وتموضع الصراع القائم خيار غير ذلك أو أفضل منه فإذا التلقائية وفرت أو توافر ذلك فلم يعد بمقدور أحد أفضل مما اتاحته أو وفرته! حتى نصل الى الوعي بالصراعات سنظل في ترقيع الصراعات بصراعات!

الشأن الديني.. والوقف

(من ظواهر أي حركة اجتماعية عنيفة ظاهرة الفرز والتي تأتي كنتيجة طبيعية لمقدماتها، فالواحد يفضي بالضرورة المنطقية الى التعدد، والتعدد يفرض واقعه الطبيعي كظاهرة يفترض التعايش والتفاعل معها وفق منطقها الجديد لا وفق النظرة الأحادية التي كانت تحكم اللحظة التي كانت سائدة قبل حالة الانفجار والتشظي.

عبدالرحمن مراد

فما يحدث في عموم الجغرافيا الوطنية من صراعات اليوم ومن حروب دامية هي نتائج منطقية لما حدث في عام 2011م، فكل طائفة أو جماعة تبحث لنفسها عن مكانة في خارطة المستقبل فيدفعها خوف الفناء وطغيان الآخر الى التمترس حفاظاً على مصالحها ورغبة في الانتقام من الماضي، بمعنى أن دوافع الحرب بكل أبعادها عوامل مهمة في تأجيج الصراع والوصول بالوطن الى حالة الفراغ واللادولة أو حالة ما قبل الدولة، فالجماعات والطوائف ذات الأبعاد الايديولوجية الدينية لا تملك مشروعاً نظرياً ثابتاً لبناء دولة ولكنها ترتكز على نصوص تحمل عوامل الفناء في ثباتها وثبات المفاهيم التأويلية لها وفي الغالب الوعي المقيد بالزمن لها.

وعند نقطة الثبات تكمن مشاكل الأمة بأجمعها، كما أن التسليم المطلق للوعي النظري دون الاحتكاك بالواقع ودون التقاطع الزمني مع العصر للجماعات والطوائف يجعلها طاقات هائلة قابلة للتوظيف السياسي وقابلة للانفجار والتدمير من حيث تظن في نفسها الإصلاح، وهو الأمر الذي نقرأ تفاصيله في هذه اللحظة الزمنية الفاصلة بين زمنين.

فالاخوان المسلمون كتيار ديني سياسي لم يعد وحده في مضمار الحياة السياسية كما كان من قبل، إذ خرجت من تحت عباءته السلفية كتيار ديني سياسي متناغم ومواز وقد يتقاطع في الموقف والفكرة مع الاخوان، كما أن بزوغ الحوثية كتيار سياسي وديني يتضاد في كثير من الرؤى والمنطلقات مع التيارات الدينية المؤدلجة يجعل من اليمن فوهة بركان قابلة للانفجار في ظل الصراعات الاقليمية والمصالح السياسية المرسلة لبعض دول الجوار، وقد تبزغ تبعاً لتلك الحركات التمايزية المتصارعة الطوائف والجماعات ذات الهويات الثقافية التاريخية كالاسماعيلية والأباضية والصوفية بحثاً من مكانة لها خوف الفناء وطغيان الآخر واستبداده، فزمن ما بعد الحداثة فرض ضروراته الثقافية والسياسية والاجتماعية، فهو يسعى الى تحقيق عالم متعدد الثقافات، فالفرق الاسلامية أصبحت من التعدد في المكان الذي لا يمكن أن يتجاوزه الواقع أو يقفز على حقائقه، ومن هنا قد يكون التعامل مع مفردات وواقع تلك الفرق ضرورة تمليها حاجاتنا الى التعايش والسلم وضرورات التعدد ومثل ذلك يتطلب شراكة حقيقية في الشأن العام لتلك الفرق وفي إدارته والاحتكاك به ومعرفة متغيراته وحاجاته وضروراته إفراغاً للطاقات الانفعالية التي تختزنها تلك الجماعات وتوظيفها في مقاصد الخير والتنمية والمصلحة العامة والمرسلة وبما يحفظ أمن واستقرار الوطن ويمكن أن يكون حوار تلك الفرق مع بعضها حواراً بناءً يساعد على عملية الاستقرار في ربوع هذا الوطن الذي تتنازعه المشاريع الثقافية ذات الصفات الاغترابية عن واقعها وعن تراكم التجارب والمكونات الثقافية والحضارية المتداخلة في النسيج والسياق الحضاري لليمن.

ومن هنا يمكن القول إن تشكيل مجلس أعلى للشؤون الاسلامية بصيغة ديمقراطية تشاركية وتفاعلية يضم تحت سمائه كل الفرق الاسلامية ويكون قوامه موزعاً بالتساوي وقراراته توافقية ومن مهامه النظر في القضايا الدينية وإدارة الشأن الديني والاجتماعي وبحيث يشرف من خلال هيئاته التنفيذية على الجمعيات الخيرية وبحيث تتسع نشاطاته الى الاشراف على دور الأيتام ودور ذوي الاحتياجات الخاصة ويعمل على التوافق على قيم الخير والسلام والحق والعدل وتحقيق الإسلام من كل تشريعاته وبما يتوافق مع روح العصر ومتطلبات الواقع وحاجاته وضروراته ويشرف على المدارس الدينية والتوافق على منهج موحد يحترم الآخر ولا يعمل على تسفيه الآراء ويكون معنياً إدارياً بالوقف وسياساته وكيفية تحقيق الانتفاع به مع الحفاظ على شروط الواقفين وبما يحقق مقاصدهم الخيرية النبيلة منه، وكذا جباية الزكاة وفق صورة جديدة تحقق مقاصد المشرع لها ولا تتعارض مع مظاهر العصر والتطورات التي حدثت في صيغة الدولة وفي الضرورات الاجتماعية والانسانية.

> **ضرورة التوافق على منهج موحد يحترم الآخر ولا يعمل على تسفيه الآراء**

ولعل وجود كل الفرق الاسلامية في مجلس واحد للحوار حول قضايا دينية ومجتمعية يشعرها بقيمتها ويعمل احتكاكها بالواقع على القبول بالصيغ الجديدة للدولة الحديثة والتفاعل معها..

وحوار كل الفرق يساهم في التخفيف من حدة الصراع ويعمل على تصحيح تصورات كل فرقة أو طائفة عن الأخرى، وبذلك نكون قد حاولنا إنتاج صيغة جديدة لواقع يمني يتسق مع سياقه الحضاري ولا يتعارض مع متطلبات العصر ولا يغترب في المشاريع الوافدة التي دل واقعها على تناقضها وعدم اتساقها مع الطبيعة الثقافية اليمنية.

الاستحواذ على السلطة بالعنف ووهم التغيير

هناك نوع من الأفكار والثقافات، لا تؤمن بالتغيير نحو الأفضل إلا من خلال هدم ما هو قائم أو لما تعتقد أنه سيئ في الوقت الراهن، أي أن المستقبل المنشود لا يقوم إلا على أنقاض الحاضر، فكرة الهدم لإعادة البناء غدت نظريات تمارس وتطبق بشتى الوسائل والطرق، لم يثبت صحة هذه الفكرة أو النظرية بل على العكس من ذلك أثبتت أنها نظرية مضللة ومدمرة وكانت لها نتائج كارثية على مجتمعنا العربي.

محمد علي عناش

الذين يستندون إلى هذه النظرية، ينطلقون من موقفهم الشخصي لما هو قائم وغالباً ما يكون هذا الموقف نابعاً من طموحات وأهداف ذات طبيعة أنانية وغائية وتسلطية، لأن الانتقال إلى الوضع الأفضل لا يمكن أن يحصل دفعه واحدة وإنما هي مسألة تدرجية وتراكمية تنطلق من آخر نقطة إيجابية.

أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي استندت إلى هذه النظرية تحت شعار الثورة كما رأينا في كل البلدان العربية التي شهدت الأحداث، حيث لم نرَ ثورات سلمية وإنما رأينا حروباً ودماراً وهدماً، ورأينا أيضاً محاولات استفراد بالحكم وإلغاء معظم المؤسسات القائمة أو الاستحواذ عليها "الأخونة" "المحاصصة" نتيجة وضع قائم أشد سوءاً من الوضع السابق، ما يؤكد أن الربيع العربي لم يكن نتاج تفاعلات اجتماعية وسياسية طبيعية، وإنما كان استثماراً سياسياً وانتهازياً لحالة الغليان الاجتماعي وحالة الرقص الشعبي العفوي، الكثير من السلبيات والأخطاء القائمة والتي تم اختزالها من قبل اللاعبين السياسيين في الحاكم فقط، لذا كان الشعار "ارحل" هو الطاغي في الساحات حتى شعار " اسقاط النظام" معناه إسقاط الحاكم فقط، فشل الحاكم الجديد في اليمن ومصر وتونس في إحداث النقلة الطبيعية إلى وضع أفضل، وفشل في مد جسور الثقة مع جميع مكونات المجتمع، وأن يرسخ حالة من التعايش السلمي والقبول بالآخر لأخطاء وعيوب في مشروعه وبرامجه وتوجهاته وأفكاره الضيقة التي لا تتجاوز حدود التنظيم السياسي أو الجماعة.

الحكام الجدد في كل هذه البلدان تشابهوا في الإقصاء والاستحواذ على المؤسسات وهدم البنى القائمة، وتشابهوا في الفشل والعنف والتضليل السياسي، بل أيضاً وفي تبرير أخطائهم وتجاوزاتهم وإخفاقاتهم في إرجاع كل ذلك إلى " الدولة العميقة" كما هو في حالة مصر وإلى "بقايا النظام" كما هو في حالة اليمن.

الخصائص الاجتماعية ومستوى حضور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، لعبت دوراً أساسياً في اختلاف النتائج والمآلات نسبياً من بلد إلى بلد، إلا أنها تشابهت في مسائل كثيرة وعلى وجه الخصوص انبعاث صراع الهويات والمشاريع الاجتماعية والثقافية القائمة على خلفيات مذهبية وطائفية وعرقية، والتي أصبحت ملمحاً بارزاً للأوضاع العربية في فترة ما بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي.

كشفت مصادر أبحاث ودراسات روسية ظهرت حديثاً أن أحداث الربيع العربي، لم تكن بعيدة عن مراقبة أوساط سياسية أمريكية ومراكز أبحاث معنية بقياس ومؤشرات حالة الانتقال والتحول في المجتمعات العربية، والتي رأت في الأحداث المفاجئة في الشارع العربي تحت غطاء الثورات، أنها لا تعبر عن ثورات حقيقية تقود إلى انتقال حقيقي إلى مجتمعات ديمقراطية، وإنما إلى مجتمعات متناحرة ومتصارعة بالهوية، والتي بموجبها بنت أمريكا مواقفها وسياستها تجاه هذه الأحداث انطلاقاً من تحقيق المصلحة الاستراتيجية العليا لأمريكا وحلفائها، ومخططها في صياغة ورسم شرق أوسط جديد تابع ومرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على أمن اسرائيل، حتى ولو كان الثمن هو دمار وخراب هذه البلدان العربية.

وهذا ما قاله المفكر والباحث الكبير محمد حسنين هيكل " إن الربيع العربي يتجه لفتنة طائفية من إعداد واشنطن وإخراج الإخوان"